







# رسالة

في

اصطلاحات الحديث لشيخنا العالم العلامة المشهور

بأستاذنا الفهامة الشيخ حبيب محمد الكندي

السيلافي مد ظله ومتع بحياته

لسائر المسلمين الله

تعالى العلي

آمين

بمكتبة الأزهر الشريف

﴿ الطبعة الاولى لسنة ١٣٤٧ هـ ﴾

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

ويطلب من مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده

بميدان الأزهر الشريف بمصر

تليفون ٢٢ - ٣٩ مدبته



الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا حيا قيوما سميعا بصيرا وأشهد أن لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له وأكبره تكبيرا وأشهد أن محمدا عبده ورسوله  
 وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله الى الناس كافة بشيرا ونذيرا وعلى  
 آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد فيقول العبد الضعيف  
 خادم الطلبة حبيب محمد بن المرحوم فقير محمد الكندي لطفهما الله  
 تعالى لما وفقني الله تعالى على اقراء الصحيح للامام الهمام أبي عبد الله  
 محمد بن اسمعيل البخاري (١) سنح بيالى أن اكتب رسالة في اصطلاحات  
 الحديث فجمعتها من كتب القوم مرتبة على فصول مشتملة على الامور  
 التي تحتاج اليها تسهيلا تناولها للطالين وتيسيرا تعاطيها للراغبين والله  
 الهادي وعليه اعتمد في مبدأى ومعادى . الفصل الاول في بيان موضوع  
 مصطلح الحديث وغيره من باقي المبادئ . اعلم ان مصطلح الحديث  
 بفتح اللام ما اصطلاح عليه أهل الحديث وصار علما مستقلا وهو قسمان  
 احدهما يسمى علم الحديث دراية اه و ثانيهما يسمى علم الحديث رواية .

قوله (١) سنح أى ظهر وعرض وقوله بيالى أى قلبي



فأما الأول فحده علم بقوانين ١ أى بقواعد وضوابط يعرف بها أحوال ٢ .  
السند والتمن من صحة وحسن وضعف وعلو ونزول وكيفية ٣ التحمل  
والاداء وصفات ٤ الرجال ٥ وغير ذلك  
وموضوعه الراوى والمروى من حيث ٦ ذلك على القاعدة من ان موضوع  
كل علم ما يثبت فيه عن عوارضه الذاتية . وفائدته معرفة ما يقبل وما  
يرد من ذلك . وواضعه أبو محمد

قوله (١) أى قواعد الخ كقولك الصحيح ما احتوى على اتصال السند  
والعدالة والضبط وخلا من الشذوذ والقلّة القادحة والحسن كذلك على ما  
يأتى والضعيف ما خلا عنها أو عن بعضها اه نيل الامانى قوله (٢) أحوال  
السند والتمن أى سواء العامة لهما والخاصة بأحدهما فقوله من صحة وحسن  
الخ عامة لهذا وقوله وعلو ونزول خاصة بالسند كما يأتى ولم يذكر الخاص  
بالتن كان يقال ورفع وقطع مثلاً ان يقال انه داخل في قولهم وغير ذلك  
اه نيل فوله (٣) وكيفية التحمل الخ بالرفع عطف على أحوال أى  
تحمل الحديث وروايته عن الشيخ وهى أقسام منها المراءة على شيخ والسماع  
منه والاحازة وغير ذلك مما سيأتى وما كيفية الاداء فهى تامة لكيفية التحمل  
من قوله فيه حدثنا اذا كان سمع من لفظ الشيخ وأخبرنا اذا كان قرأ عليه  
وغير ذلك مما ستعرفه اه نيل

قوله (٤) وصفات الرجال بالرفع عطف على أحوال أى من عدالة وفسق  
وتعبير عنهما بما يسمى بالجرح والتعديل كعدل وكذاب وغير ذلك اه نيل  
قوله (٥) وغير ذلك أى كالرواية بالمعنى ورواية الاكابر عن الاصغار  
ونحو ذلك اه نيل قوله (٦) من حيث ذلك أى من حيث انه الراوى



الرامهرمزي (١) علي ما ذكره السيوطي . واستمداده من أقواله صلى الله عليه  
وعلى آله وصحبه وسلم وأفعاله وتقريراته . وفضله ان فيه فضلا جزيلًا لان به  
يعرف كيفية الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم في أفعاله  
وأقواله وأخلاقه وحكمه الوجوب العيني على من انفرد به والكفاي على من لم  
ينفرد واسمه علم الحديث دراية أي الحاصل بالدراية وهي التفكير أي العلم  
الحاصل بالتفكير . ونسبته انه بعض العلوم الشرعية وهي الفقه والتفسير  
والحديث ومسائله قضاياه التي يطلب فيها اثبات محمولاتها لموضوعاتها كقولك  
كل حديث صحيح يقبل أو يستدل به وكل ضعيف يقبل في فضائل الأعمال  
ولا يستدل به على (٢) الأحكام فهذه مبادئ العشرة . وأما الثاني الذي  
هو علم الحديث رواية فحده علم يشتمل على ما أضيف إلى النبي صلى  
الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أي يشتمل على  
رواية ذلك أي نقله وضبطه وتحرير الفاظه وموضوعه ذات النبي  
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم من حيث أقواله وأفعاله الخ .  
وواضعه ابن شهاب الزهري شيخ مالك أي انه أول من دونه وجمعه

والروى اه (١) قوله

الرامهرمزي أي بتشديد الراء وفتح الميم الاولى وضم الثانية مع الهاء  
واسكان الراء وكسر الزاي أصله مركب من رام وهرمز الرام بالفارسية  
المراد والمقصود وهرمز أحد الأكاسرة فمعنى هذه اللفظة مقصود هرمز  
والمراد هنا المنسوب لرامهرمز اه نيل

قوله (٢) على الأحكام أي والمقائد اه نيل



بامر عمر بن عبدالعزيز بعد موته صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم  
بمائة سنة وقدمات أغلب من كان يحفظه فلو لا أمره رضى الله تعالى عنه  
يجمعه لضاع وقد دخله الضعيف والشاذ ونحو ذلك ولو جمع في حياته صلى  
الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لسكان مضبوطا كالقرآن ه وفائدة  
الاحتراز عن الخطأ في نقل ذلك . وغايته الفوز بسعادة الدارين واسمه  
علم الحديث رواية أى العلم الحاصل بالنقل والاختبار . ومسائله قضاياها إلى  
تطلب فيه النخ كقولك قال عليه الصلاة والسلام إنما الأعمال بالنيات فإنه  
متضمن لقضية قائلة إنما الأعمال بالنيات من أقواله صلى الله عليه وعلى آله  
وصحبه وسلم فالمراد القصايا ولو ضمنه وباقي مبادئه يشترك فيها مع الأول  
فلا يختلفان فيها ﴿ تنبيه ﴾ ينبغي مع معرفة ذلك معرفة ألفاظ تدور بين  
المحدثين وهي السند والاسناد والمتن والطالب والمحدث والروى والحافظ  
والحجة والحاكم والتعليق والارسال والمفضل والانتقطاع والمسند (١) فاما  
السند طريق الحديث (٢) وهو رجاله الذين رووه والاسناد بمعناه وقد يحىء  
بمعنى ذكر السند والحكاية عن طريق الحديث وبمعنى ذكر جميع الرواة  
وقما والمتن ما انتهى إليه الاسناد من الكلام وهو نفس الحديث والطالب  
هو مريد فن الحديث الشارع فيه والمحدث من عرف أحوال رجال الرواية (٣)

(١) قوله فاما السند وهو في اللغة المعتمد من قولهم فلان سند أى معتمد واصطلاحاً

ما ذكره المصنف اه نيل

(٢) وهو رجاله الذين النخ أى الرواة الذين يتوصل بهم إلى الحديث اه نيل

(٣) قوله والروى الذى حدث به أى الكلام الذى حدث به اه نيل



والمرور الذي حدث به والحافظ من حفظ مائة ألف حديث مع سندها (١) وضبطها والحجة من حفظ ثلاثمائة ألف حديث كذلك والحاكم (٢) من أحاط بالسنة كذلك والتعليق حذف أول السند ولو إلى آخره بأن يحذف الراوي شيخه ويرتقى لمن فوقه من المشايخ والارسال حذف الراوي الأخير والمفضل إسقاط اثنين من الوسط والاتقطاع إسقاط واحد منه والمسند بفتح النون لغة اسم مفعول أسندوا صطلا حاما اتصل سنده من رواية إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ويطلق على الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابي أي رواه كسند أحمد وقد يطلق ويراد به الإسناد فيكون مصدرا كسند الفردوس فإن الفردوس اسم كتاب للديلمي ذكر فيه أحاديث غير مسندة وسماه الفردوس فجاء ولده والف كتابا جمع فيه أسانيد تلك الأحاديث وسماه مسند الفردوس

### الفصل الثاني في حقيقة الحديث والخبر وما يتعلق بهما

اعلم أن الحديث في اصطلاح المحدثين يطلق على قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وفعله وتقريره ومعنى التقرير أنه إذا فعل أحد أو قال شيئا في حضرة صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

(١) قوله وضبطها عطف على قوله حفظ أي ضبطها ذلك متنا واسنادا وجرحا وتعديلا وتاريخا اهـ شرح نخبه الفكر \*

وه من حط بالسنة الخ أي من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متنا واسنادا وجرحا وتعديلا وتاريخا اهـ نخبه



وسلم لم ينكره ولم ينهه عن ذلك بل سكت وقرر وكذا يطلق على قول الصحابي وفعله وتقريره وعلى قول التابعي وفعله وتقريره فما انتهى الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم يقال له المرفوع وما انتهى الى الصحابي يقال له الموقوف كما يقال قال أو فعل أو قرر ابن عباس رضي الله عنهما أو عن ابن عباس موقوفا أو موقوف على ابن عباس وما انتهى الى التابعي يقال المقطوع وقد خصص بعضهم الحديث بالمرفوع والموقوف إذا المقطوع يقال له الأثر (١) وقد يطلق الأثر على المرفوع أيضا كما يقال الادعية المأثورة لما جاء من الأدعية عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر والحديث عن المشهور بمعنى واحد (٢) وبعضهم خصوا الحديث بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين والخبر بما جاء عن أخبار الملوك والسلطان والايام الماضية ولذا يقال ان يشتغل بالسنة محدث ولمن يشتغل بالتواريخ (٣) أخباري والتاريخ هو علم بضبطه أوقات الحوادث والوقائع كجلوس السلاطين على السرى واستيلائهم على البلاد ووقوع القحط والطاعون وغير ذلك من الامور التي لا تعد ولا تحصى والرفع قد يكون صريحا ففى القول كقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

- (١) قوله وقد يطلق الأثر على المرفوع الخ ولذا يسمى الحديث أثرا به نيل  
 (٢) قوله وبعضهم خصوا الحديث الخ قال فقهاء خراسان الخبر هو المرفوع  
 والأثر هو الموقوف وقيل كل حديث خبر ولا عكس اه نيل  
 (٣) قوله اخبارى أى منسوب الى الاخبار جمع خبر اه نيل  
 (٤) قوله أما صريحا أى أما الرفع صريحا



يقول كذا أو كقوله أو قول غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا وفي الفعل كقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه فعل كذا أو عن الصحابي أو غيره مرفوعا انه فعل كذا أو رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي التقرير أن يقول الصحابي أو غيره فعل فلان أو أحد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولم ينكر وأما حكما فكأخبار الصحابي الذي لم يخبر عن الكتب المتقدمة عما لا مجال فيه للاجتهد من الاحوال الماضية كأخبار الانبياء والائمة كاللحم<sup>٢</sup> والفتن وأحوال القيامة أو من ترتب ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص على فعل فانه لا سبيل اليه الا السماع عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن يفعل الصحابي ما هو كذلك أو يخبر بانهم كانوا يفعلون كذا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك ونزول الوحي به أو يقولون ومن السنة كذا لان الظاهر ان السنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم أنه يحتمل سنة الصحابي او سنة الخلفاء الراشدين فان السنة يطلق عليه الفصل الثالث في بيان أقسام الحديث والمتنوعة منها

- (١) قوله مرفوعا انه فعل كذا أي كأن يقال عن ابن عباس مرفوعا انه فعل كذا وقوله أو رفعه الخ أي كما يقال أن أبا هريرة رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم
- (٢) قوله كاللحم جمع ملحمة بفتح الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة أي الواقعة العظيمة القتل في الفتنة اه نيل

اعلم أن أقسام الحديث (١) منحصرة في ثلاثة . صحيح وحسن وضعيف . اذ لا يخرج منها شيء من الانواع الآتية وجه الحصر انه أن اشتمل من أوصاف القبول على أعلاها فصحيح أو على أدناها فحسن وأن لم يشتمل على شيء منها فضعيف فتتبع منها أواع كثيرة الى ما لا يحصى كما قاله السيوطي رحمه الله تعالى لان الحديث قابل للتنويع الى ما لا يحصى اذ لا تحصى احوال رواية الحديث وصفاتهم ولا أحوال للتون وصفاتها فالصحيح ما ثبت بنقل عدل تام الضبط غير معلل ولا شاذ (٢) فان كانت هذه الصفات على وجه الكمال والتمام فهو الصحيح لذاته وان كان فيه نوع قصور ووجد فيه ما يجبر ذلك من كثرة الطرق فهو الصحيح لغيره وان لم يوجد فهو الحسن لذاته . وما فقد فيه الشروط المعتبرة في الصحيح كلاً أو بعضاً فهو الضعيف والضعيف ان تعدد طرقه وانجبر ضعفه يسمى حسناً لغيره . فرع والعدالة (٣) ما كفى الشخص تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الكبائر كالشرك والزنا والبدعة وفي الاجتناب عن الصغائر خلاف والاعتماد عدم اشتراطه لخروجه عن الطاقة الا الاصرار عليها مع غلبة الطاعات لكونه

(١) منحصرة في ثلاثة الخ وبعضهم لم يزد نوع الحسن وجعله مندرجاً في الصحيح وحصر الاقسام في اثنين صحيح وضعيف أه نبل

(٢) قوله فان كانت هذه الصفات الخ أي في راوى الحديث (٣) قوله ملكة أي قوة راسخة أه نبل (٤) قوله عن الطاقة أي الطاقة البشرية عالياً أه نبل



كبيرة ولمراد والمرودة التزده عن بعض الخسائس والنقائص التي هي خلاف مقتضى المهمة مثل بعض المباحات كالاكل والشرب في السوق والبول في الطريق وأمثال ذلك . واعلم ان عدل الرواية أهم من عدل الشهادة فان عدل الشهادة مخصوص بالحر والذكر وعدل الرواية يشمل الحر والعبد والمرأة والمراد بالضبط حفظ المسموع وتثبته عن القوات والاختلاف بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وهو قسمان ضبط المصدر وضبط الكتاب فضبط المصدر بحفظ القلب ووعيه وضبط الكتاب بصيانيته عنده الى وقت الاداء وأما وجوه "الطعن المتعلمة بالعدالة فخمسة الاول (١) بالكذب والثاني باسماه بالكذب والثالث بالفسق والرابع بالجهالة والخامس بالبدعة . واما وجوه الطعن المتعلقة بالضبط فخمسة ايضا فرط الغفلة وكثرة الغلط ومخالفة الثقات والوهم وسوء الحفظ فالغفلة تحصل في السماع وتحمل الحديث والغلط في السماع والاذكاء ومخالفة الثقات في الاسناد والمتن والوهم أن يكون على سبيل التوهم وسوء الحفظ المراد به هنا أن لا يكون اصابته أغلب على خطئه وحفظه وأتقانه أكثر من سهوه ونسيانه. والشديد أن يرويه الثقة مخالفا لارجح منه حفظا (٢) وعددا مخالفة لا يمكن الجمع معها والعلة عبارة عن امر قاذح في

(١) قوله بالكذب أى الطعن بالكذب

(٢) قوله أو عددا أى كان يروى جماعة عن ثقة آخر ما يخالف ما يرويه هذا

الحديث أى مؤثر فى رده يظهر للنقاد عند جمع الطرق والبحث واتمهين  
 فيها وذلك كإرسال الموصول . فرع : من الأنواع المتنوعة من الأقسام  
 الثلاثة متواتر ومأعده من أنواع الأحاديث يسمى أحاد أو مشهورا  
 وصالح ومضعف . ومسند . ومرفوع . وموقوف . وموصول . ومرسل  
 ومقطوع ومنقطع ومعضل ومعنعن ومؤنن ومعلق . ونداس ومدرج  
 وعزيز وغريب ومعال وفرد وشاذ ومنكر ومضطرب وموضوع ومقلوب  
 ومدبج ومصحف وناسخ ومنسوخ ومختلف ومتابع وشاهد ومردود  
 ومحفوظ ومتروك ومبهم وعال ونازل ومسلسل هـ فالمتواتر الحديث  
 الصحيح الذى كانت رواته فى الكثرة من الابتداء الى الانتهاء الى أن  
 يستحيل العادة تواطؤهم على الكذب والمشهور وهو أول أقسام  
 الأحاد ما كانت رواته فى كل طبقة أكثر من اثنين وسماه جماعة من  
 الفقهاء مستفيضاً والصالح ما ليس فيه وهن شديد أعم من أن لا يكون  
 فيه وهن أصلاً أو فيه وهن غير شديد فهو صادق على الصحيح والحسن  
 أيضاً لصلاحيتهما للاحتجاج بهما والمضعف ما لم يجمع على ضعفه بل فى  
 متنه أو سنده تضعيف لبعضهم وتقوية لبعض الآخر (١) وهو أعلى

الثقة فمن ذلك أن مسلماً أخرج حديث مالك عن الزهرى عن عروة عن عائشة  
 فى الاضطجاع قبل ركعتى الفجر وقد خالف مالكاً عامة أصحاب الزهرى كعمر  
 ويونس والأوزاعى وغيرهم عن الزهرى فذكروا الاضطجاع بعد ركعتى الفجر  
 قبل صلاة الصبح اه نيل

(١) قوله وهو أعلى من الضعيف أى قوة لاضمه كما قد يتوهم اه نيل



من الضعيف والمسند ما اتصل بسند من رواته الى منتهاه فما قطع أى لا  
وقفنا ولا قطعاً ويطلق على الكتاب الذى جمع فيه ما اسنده الصحابي اى  
رواه كسند احمد وقد يطلق ويراد به الاسناد فيكون مصدرا كسند  
الفردوس كما تقدم والمرفوع ما تقدم من أنه (١) ما أضيف الى النبي صلى  
الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير متصل كان أو منقطعاً ويدخل فيه  
المرسل ويشمل الضعيف، والموقوف ما تقدم أيضاً من ان ما قصر  
على الصحابي قولاً أو فعلاً أو تقريراً والموصول ويسمى متصلاً ما اتصل  
بسند رفعا ووقفالا ما اتصل الى التابعي فلا يقال له متصلاً مطلقاً بل  
يقال مقيداً كما يقال متصل الى سعيد بن المسيب والزهرى مثلاً ويسمى  
عدم السقوط اتصالاً. فالمتصل يكون مرفوعاً وغيره والمرفوع يكون  
متصلاً وغيره والمسند متصل مرفوع فيكون بينه وبين كل من المرفوع  
والمتصل (٢) عموم وخصوص مطابق فكل مسند مرفوع متصل ولا عكس.

(١) قوله ما أضيف الى النبي ﷺ سواء أضافه الصحابي أو غيره ولو منا الآن  
فيدخل فيه المسند والمتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق دون الوقوف  
والمقطوع وقال الخطيب هو ما أخبر به الصحابي عنه صلى الله عليه وسلم ثم خرج  
بذلك المرسل لكن قال ابن الصلاح من جعل المرفوع في مقابلة المرسل حيث  
يقولون مثلاً رفعه فلان وأرسله فلان فقد عني بالمرفوع المتصل لا مطلق مرفوع  
فهو مرفوع مخصوص كما مر من أن المرفوع أعم من المتصل والمرسل اهـ نيل  
(٢) قوله عموم وخصوص النسخ وأما النسبة بين المرفوع وبين المتصل فعموم  
وخصوص من وجه اهـ

والمرسل مرفعه تابعي (١) مطلقا (٢) أو تابعي كبير إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف لا يحتج به (٣) عند الشافعي (٤) والجمهور واحتج به أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنهما ويسمى إسقاط الصحابي إرسالا وهذا في اصطلاح المحدثين وأما في اصطلاح الفقهاء فهو ما سقط من سنده راو أو أكثر سواء كان من أوله أو من آخره أم بينهما . والمنقطع ما تقدم من أنه ما انتهى إلى التابعي قولا وفعلًا وتقريرًا وليس بحجة . والمنقطع ما سقط من روايته واحد قبل الصحابي وكذا من مكانين وأكثر بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد ويسمى هذا السقوط انقطاعا كما تقدم . والمعضل ما سقط من روايته (١) قبل الصحابي اثنان فأكثر مع التوالى (٢) كقول مالك قال

(١) قوله مطلقا أى سواء كان التابعي كبيرا وهو من أتى جماعة من الصحابة وكان جل روايته عنهم كسعيد بن المسيب أم صغيرا وهو من أتى واحدا منهم كالزهرى اه  
(٢) قوله أو تابعي كبير أى وقيل هو مرفعه التابعي الكبير فقط فلا يكون مرفعه التابعي الصغير مرسلًا بل منقطعا اه نيل

(٣) قوله عند الشافعي أى وأحمد ومالك في أحد قوليهما اه نيل  
(٤) قوله والجمهور أى جمهور المحدثين وكذا عند كثير من الفقهاء والاصوليين وذلك للجهل بحال الساقط فيحتمل أن يكون غير صحابي لأن أكثر رواية التابعين بعضهم عن بعض وحينئذ احتمل أن يكون ضعيفا قال السيوطي ولهذا لم يصوب قول من قال المرسل ما سقط منه الصحابي اذ لو عرف أن الساقط صحابي لم يرد لانهم عدول اه نيل

(٥) قوله قبل الصحابي أى سواء سقط الصحابي أيضا ولا والمراد به الصحابي الراوى فلو كان ثم صحابي روى عن صحابي فسقط أيضا فهو كالتابعي اه نيل  
(٢) قوله كقول مالك الخ أى فانه يروى عن نافع عن ابن عمر عن عمر



صلى الله عليه وسلم كذا ويسمى هذا السقوط عضلا . والمعنى الذى قيل فيه فلان عن فلان من غير لفظ صريح بالسماع أو التحديث أو الاختيار كحدثنا أو أخبرنا أو سمعت من فلان ويقال لهذا الفعل عنمة . والمؤنن قول الراوى حدثنا فلان ان فلانا قال كذا . والمعلق ما حذف منه أول اسناده والمراد بول الاسناد طرفه الذى ليس فيه الصحابي سواء كان ذلك المحذوف واحدا أو أكثر وجميع الرواة ولو مع الصحابي مثال ما حذف من أوله واحد قول البخارى وقال مالك عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تفاضلوا بين الانبياء فان البخارى بينه وبين مالك واحد ومثال ما حذف منه أكثر من واحد غير الصحابي قول البخارى وقالت عائشة رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكركم الله على كل أحواله ومثال ما حذف منه جميع الرواة حتى مع الصحابي قول البخارى وقال وقد عبد القيس للنبي صلى الله عليه وسلم مرنا بحمل من الاوامر ان عملنا بها دخلنا الجنة الحديث (١) ومنه قول الواحد منا قال صلى الله عليه وسلم أو قال ابن عباس أو عطاء أو غيره وهذا الاستقاطيسمى تعليقا (٢) أو المدلس الذى لا يسمى رواية شيخه الذى سمعه منه بل يروى عن

فقد أسقط قبل عمر اثنين اه نيل

(١) قوله ومنه أى من المعلق

(٢) قوله والمدلس بفتح اللام المشددة مشتق من الدلس بالتحريك وهو

فوقه بما يظنهم السماع ولا يقطع في الكذب كما يقول عن فلان أو قال فلان  
ويقال لهذا الفعل تدليس ولقاءه مدلس والتدليس ثلاثة أنواع أحدها  
تدليس الاسناد وهو ان يسقط اسم شيخه لصغره أو ضعفه ولو عنده غير فقط  
ويرتقى الى شيخ شيخه أو من فوقه ولم يقبل الا ممن التزم تخرج الصحيح  
كالبخاري ونحوه وتدليس شيوخ بان يسمى شيخه الذي سمع منه بغير اسمه  
المعروف (١) أو ينسبه أو يصفه (٢) بما لم يشتهر به تعمية كيلا يعرف وهو جائز  
لقصد تيقظ الطالب واختباره لبحث عن الرواة وتدليس المتون بان  
يدرج كلامه معها بحيث لا يتميزان وهو غير متبول لا يقاوم به غيره  
في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وله أنواع آخر مبسوطة  
في المطولات . (٣) والمدرج (٤) ما يذكر الراوي في أوله أو وسطه

اختلاط الطلام ويطلق على الطامة أيضا سمي الحسد يت المذكور بذلك لا شرا كما  
في الخفاء لان الطامة تغطي الاشياء عن البصر ومن أسقطه من السند شيئا فقد عطى ذلك  
الذي أسقطه أي أخفاه وكذا تدليس الشيوخ على ما سيأتي اه نيل  
(١) قوله أو ينسبه أي الى قبيلة أو بلد أو صنف أو نحو ذلك اه نيل  
(٢) قوله بما لم يشتهر به أي من كنية أو لقب أو نسبه اه نيل  
(٣) قوله والمدرج أي من الادراج وهو الادخال سمي بذلك لما فيه من ادخال  
كلام آخر فيه ويعرف الادراج بوردته منفصلا في رواية أخرى أو التنصيص على  
ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطلعين عليه ولا يجوز تعمله في متن أو سند لتضمنه  
عز والقول لغيره الا ما كان لتفسير لفظ غريب أو لفائدة أخرى اه نيل  
(٤) قوله ما يذكر الراوي أي سواء كان معها أو من دونه فيكون الادراج في  
الرفوع والموقوف على الصحيح بالحق التابى فمن بعده والمقطوع بالحق تابع



أو آخره<sup>(١)</sup> كلاما متصلا يوم انه منه أو ما جعل فيه متنان متنا واحدا بان يكون عند الراوى متنان باسنادين مختلفين فيرويهما عنه راو فيجعلهما جميعا متنا واحدا مقتصرا على أحد السندين أو ما يرويه جماعة بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو (٢) ويجعل الكل اسنادا واحدا أو ما يسوق المحدث اسناده الى متناه فيقطعه قاطع عن ذكر متنه ويذكر كلاما اجنبيا فيظن بعض من سمعه ذلك الكلام متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك أو ما يكون متنه عند راو الا طرفا منه فانه عنده باسناد آخر فيرويه عند راو تاما بالاسناد الاول ولا يذكر اسناد طرفه الثاني الذي فيه الزيادة فعلم مما ذكر أن الادراج قسمان لانه إما أن يكون في المتن والسند والمدرج في المتن ثلاثة ٣ انواع والمدرج في السند (٤) أربعة فالجملة سبعة كما

التابعي فمن بعده اه حاشيه الاجمهور على البيقونية

(١) قوله كلاما متصلا الخ أى من غير فصل بين الحديث وبين ذلك

الكلام بذكر

قائه مثلا وقوله يوم أى من لم يعرف حقيقة الحال اه نيل

(٢) قوله ويجعل الكل الخ أى كل الاسانيد اه نيل

(٣) قوله ثلاثة انواع أى الاول ما درج في أول الحديث والثاني ما في وسطه

والثالث ما في آخره اه

(٤) قوله أربعة انواع أى الاول ما ذكره بقوله أو ما جعل متنان الخ والثاني

بقوله أو ما يرويه جماعة الخ والثالث بقوله أو ما يسوقه المحدث اسناده الخ والرابع

بقوله أو ما يكون متنه عند راو الخ اه

عرفته . (١) والغريب ما كان راويه واحدا ولو في طبقة واحدة من طبقاته وينقسم الى غريب صحيح كالغرائب المخرجة في الصحيحين والى غريب ضعيف وهو الغالب في الغرائب ولذا قال الامام أحمد لا تكتبوا هذه الاحاديث الزرائب فانها مناكير وعامتها عن الضعفاء والى غريب حسن في جامع الترمذي منه كثير . والعزيم ما انورد بروايته اثنان ولو من طبقة واحدة فالغريب ما رواه واحد فقط والعزيم ما رواه اثنان فقط والمشهور ما رواه ثلاثة فأكثر . (٢) والمعلل خبر ظاهره السلامة من العال القادحة قبوله لجمعه شروط الصحة لكن فيه علة خفية فيها غموض تظهر لا لقادحا ذقين باللهاء عند جمع طرق الحديث والتفحص عنها هو الفرد وهو الغريب وهو ينقسم الى قسمين فرد مطلق وفرد نسبي فالاول ما كان راويه واحدا في كل موضع والثاني ما كان راويه واحدا في بعض المواضع . والشاذ ما خالف الراوي الثقة

قوله الغريب سمي بذلك لانفراد راويه كالغريب الذي شقه الا نراه عن وطنه اه نيل (١) قوله وعامتها عن الضعفاء أي وقال مالك رضى الله عنه شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس وعن أبي يوسف رحمه الله من طلب الدين بالكلام تزندق ومن طلب غريب الحديث كذب ومن طلب المال بالكيمياء أفلس اه نيل (٢) قرأه والمعلل أي من اعلاه الله أصابه بعلة فقياس اسم المفعول فيه فعل ككرم . ولذا قال القرافي الاجود بل الصواب فيما هنا المعل كما هو قياس اسم المفعول من أعل لكن صحح بعضهم التعبير عنه بمعل ومعلول على طريق التجوز لوقوعهما في عبارة كثير من الحديث والفقهاء خلافا لمن منعهما اه نيل



فيه جماعة من الثقات أو أحفظ منه بزيادة أو نقص فيظن أنه وهم فيه. والمنكر الذي لا يعرف متنه من غير جهة راويه فلا متابع له ولا شاهد (١) والمضطرب ما روى على أوجه مختلفة بتقديم وتأخير أو زيادة ونقصان أو أبدال راو مكان راو آخر أو متن مكان متن آخر أو تصحيف في أسماء الرواة أو مثل ذلك (٢) مع التساوي في الاختلاف (٣) بحيث لم يرجح أحدهما على الأخرى ولم يمكن الجمع بينهما من راو واحد بأن رواه مرة على وجهه وأخرى على آخر مخالف له أو من أكثر بأن يضطرب فيه روايتان فأكثر ويكون الاضطراب في السند أو في المتن أو فيهما فهو ثلاثة أنواع مضطرب في السند ومضطرب في المتن ومضطرب فيهما معاً ثم الاضطراب في المقام وحب للضعف لا شعاره بعدم ضبط الراوى فهو نوع من (٤) المعال لكن قال شيخ الاسلام (٥) وقد

(١) قوله والمضطرب أي من الاضطراب وهو الاختلاف وهو النوع من المعال اه نيل

(٢) قوله بحيث لم يرجح أحدهما أي الروايتين أما ان ترجحت بكون راويها أحفظ أو أكثر صحة للمروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح الآتية فلا يكون الحديث مضطرباً والحكم للوجه الراجح واجب إذ لا أثر للرجوح ولا اضطراب أيضاً إذا أمكن الجميع بينهما بحيث يمكن ان اتسكعوا بالفاظ عن معنى واحد وان لم يرجح منها شيء اه نيل

(٣) قوله مع التساوي متعاق بقوله روى وكذا قوله من راو واحد وقوله من أكثر عطف على قوله من راو واحد اه

(٤) قوله قال شيخ الاسلام يعني سيدنا الشيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني اه نيل

(٥) قوله وقد يجمع أي الاضطراب اه وليس له نسبة به صلى الله عليه

يجامع الصحة وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبه  
وتحو ذلك ويكون ثقة فيحكم بالحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف  
فيما ذكر مع تسميته بضارباً قال وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه  
المثابة . والموضوع هو المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)  
ويسمى المتخاق والمصنوع وتحرم روايته مع العلم به الاميننا بأنه  
موضوع والعمل به مطلقاً أي بين وضعه أولاً في العقائد أو في الاحكام  
وفي فضائل الاعمال أو غيرها من الترهيب والترغيب والقصد من المواظ  
ونحو ذلك بخلاف الضعيف فيعمل فيما عدا الاحكام والعقائد من فضائل  
الاعمال لكن بنسوط ثلاثة أن لا يشتد ضعفه (٢) فيخرج من انفراد  
من الكذابين ومن فحش غلطه وأن يدخل تحت أصل عام معمول به  
وأن لا يعتقد الفاعل سنية ذلك الفعل بذلك الحديث بل يعتقد الاحتياط  
وهذا هو المعتمد وقيل لا يجوز العمل به طاقاً وقيل به مطلقاً  
ولو ضع الموضوع أسباب منها افساد الدين كما فعات الزنادقة اذ وضعوا  
اربعة عشر الف حديث كما رواه العيقل ومنها التعصب والانتصار  
للمذهب كالخطائية والرافضة كما روي اذ رجلا من أهل البدع رجع  
عن بدعته فجعل يقول أنظروا هذا الحديث عن تأخذونه فانا كنا

وسلم وقوله والمصنوع أي الذي صنعه القائل اه نيل  
(١) قوله ويسمى المتخاق أي يفتج اللام بعدها القاف أي المبكر الذي  
ابكره الوضع

(٢) قوله فيخرج من انفراد الخ أي حديثه لشدة ضعفه اه نيل





الشيوخ (١) من انصار طائفة أو التابعين أو أتباع أتباعهم وهكذا حال كون كل منهما راوياً عن الآخر كرواية كل من أبي هريرة وعائشة عن الآخر وهو بالباء الموحدة المفتوحة المشددة بعد الميم المضمومة والذال المهملة المفتوحة وبالياء آخره سمي بذلك لحسنه لأن المديح في اللغة المزن . (٢) و المحذف الذي تغير لفظه أو معناه في الإسناد أو التي كحديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجبر في المسجد وهو بالراء ثى أنثى. حجرة من حصير أو نحوها فيها صحنه ابن طبيعة فقال احتجهم بأيام . والاسخ ما ناء . فـ . تعلق حكم شرعي متقدم عليه والمنسوخ ما رشح حكمه بدليل شرعي متأخر عنه انه والمخالف الحديث الذي عارضه حديث آخر بحسب الظاهر وقد أمكن الجمع بينهما بوجه صحيح كحديث عائشة عن أبي هريرة (٣) مع فرق من المجاز وموقف جمع بينهما (٤) إن هذه الأمور لا تنبئ بطبيعتها ولكن جعل الله تعالى مخالطة

ان يكره ان يسلم قسما وكل منهما في السند منهما لئلا يذكروا ما لا يف  
والسهم قسما ايضا لكن احدهما في السند والاخر في المتن فلاقسام أربعة ثم المقلوب  
من أقسام الضعيف واقلب من حيث هو وحرام الا به صد الاخبار وقار العراقي  
وفي جرازه نظرا له فلهذا قيل (١) قوله بن الصعبة يا للشيخ هـ  
(٢) قوله المصحف قل في القريب، وشرحه هو فن جليل مهم وانما يحسنه  
الحذاق من الحفاظ اه نيل  
(٣) قوله مع فر من المجذور هذا أول الحديث وتماه فر من المجذور فرار كم  
الاسد اه نتيجة

(٤) قوله بأن هذه الامراض أى من الجدام والبرص ونحوهما ش نخبه



المريض للصحيح سبباً لا عدائه وقد يتخلف هذا ما اختاره ابن الصلاح واختار شيخ الاسلام ان نفي العدوى باق على عمومته والامر بالفرار من باب سد الذرائع انما لا يتفق للذي يخالطه شيء من ذلك لتقدير الله تعالى ابتداء لاعدوى فيظن ان ذلك بسبب مخالطته فمعتقد صحة العدوى فيقع في الخرج فامر بتجنبه حسباً للمادة . والمتابع بصيغة اسم الفاعل حديث رواه راو موافقاً له يشرواه راو آخر وهذا معنى ما يقول المحدثون تابعه فلان وكثيراً ما يقول البخاري في صحيحه ويقولون وله متابعات فاذا قالوا اتفرده ابو هريرة مثلاً كان مشعراً باتتفاء المتابعات والمتابعة توجب التقوية والتأكيّد وقد تكون في نفس الراوى وقد تكون في شيخ فوقه والاول اتم وأكمل مثال الاول كما روي حماد مثلاً حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى ذلك الحديث غير حماد عن أيوب والثاني كما رواه غير أيوب عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين أو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة والبخاري قديماً بالمتابعة ظاهر كقوله في مثل هذا تابعه مالك عن أيوب أي تابع مالك حماداً فرواه عن أيوب كرواية حماد فالضمير في تابعه يعود الى حماد وتارة يقول تابعه، اليك (١) ولا يزيد فيحتاج اذن الى معرفة الطبقات ومراتبهم والمتابع أن واقف الاصل في

(١) قوله ولا يزيد أي لا يتركه عن أيوب اهـ

اللفظ والمعنى يقال مثله وان واقف في المعنى دون لفظه يقال نحوه  
ويشترط في المتابعة أن يكون الحديثان من صحابي واحد وان كانا من  
صحابين يقال له شاهد كما يقال له شاهد من حديث أبي هريرة ويقال له  
شواهد ويشهد به حديث فلان وبعضهم يخصون المتابعة بالموافقة في  
اللفظ والشاهد في المعنى سواء كانا من صحابي واحد أو من صحابين  
وقد يطلق الشاهد والمتابع بمعنى واحد وتشبع طرق الحديث وأسانيدها  
لقصد معرفة المتابع والشاهد يسمى الاعتبار . والمردود ما روى مخالفا  
لما رواه الثقات ولم يكن راويه ثقة . والمحفوظ ما رواه ثقة (١) ورجح  
بمزيد حفظه وضبطه أو كثرة العدد أو وجوه آخر من المرجحات .  
والمتروك ما يكون راويه منهما بالكذب بان يكون مشهورا بالكذب  
ومعروفه في كلام الناس ولم يثبت منه كذب في الحديث النبوي وكذا  
رواية ما يخالف قواعد معلومة ضرورية وهذا الرجل أن تاب وصحت  
توبته وظهرت أمارات الصدق منه جاز سماع حديثه . والمبهم ما رواه  
من لم يعرف اسمه وحاله وأنه ثقة أو غير ثقة كما يقول أخبرني  
رجل وأخبرني شيخ وحديث المبهم غير مقبول الا أن يكون  
راويه صحابيا كما يقول أخبرني صحابي فهو مقبول لانهم عدول وان  
جاء حديث المبهم باللفظ التعديل كما يقول أخبرني عدل أو حدثني ثقة



ففيه اختلاف والاصح انه لا يقبل لانه لا يجوز ان يكون عدلا في اعتقاده لافي نفس الامر . وان قال ذلك امام حاذق قبل . والعالي ما كان سنده عاليا بالنسبة الى غيره وهو خمسة أقسام الاول مطلق من التقييد بامام أو كتاب وهو ما كان قربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدد قليل (١) مع كونه نظيفا صحيحا بالنسبة الى سند آخر يروى ذلك الحديث مينة بعدد كثير أو بالنسبة لمطلق الاسانيد . والثاني ما كان قربه من امام من أئمة الحديث ذي صفة عالية كال حفظ والضبط كمالك والشافعي رضي الله عنهما (٢) كذلك . والثالث ما كان قربه بالنسبة لرواية الشيخين وأصحاب السنن كذلك . والرابع ما كان علوه بتقديم وفاة الراوى سواء كان سماعه مع متأخر الوفاة في آن واحد أو قبله والخامس ما كان علوه بتقديم السماع (٣) فمن تقدم سماعه من شيخ أعلى ممن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده والنازل كالعالي بالنسبة الى أزيد الأقسام العالية فهو خمسة أقسام أيضا فان كل قسم من أقسام العالي يقابله قسم من أقسا النازل . والمسائل ماورد بحلة واحدة في الرواة أو الرواية أي ما توردت فيه الرواية والرواة على وصف واحد

(١) قوله مع كونه نظيفا صحيحا أي إذا كان مع ضعف ولا انتفاء الى علوه سيما ان كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى سماعا من الصحابة مثل خراش ونعيم بن سالم أه نيل

(٢) قوله كذلك أي بعدد قليل مع كونه نظيفا صحيحا بالنسبة الى سند آخر إل

(٣) قوله فمن تقدم سماعه أي فحديث من تقدم سماعه من شيخ أعلى من حديث من

ونحوه صار الحديث مسلسلا باعتبار هذا الاتحاد فكل راو يرويه بصيغة ترجع الى صفة التحمل ومثاله الثاني المسلسل بقص الاظفار يوم الخميس وهو انه صلى الله عليه وسلم قال قص الاظفار ونتف الابط ومخلق العانة يوم الخميس والغسل والطيب واللبس يوم الجمعة فقص الاظفار وما بعده وان كان وصفا فعليا لاروى الا انه لما اُضيف الى زمن الرواية عد من الاوصاف المتعلقة بها (١) فيجب على كل راو ان يضيفه الى زمنها ومثال الثالث الحديث المسلسل باجابة الدعاء في المأثم فاجابة الدعاء وان كان وصفا له تعالى لانها متعلقة بمكان الرواية من حيث ان المراد اجابة دعاء واقع في المأثم لا مطلقا فيلزم كل راو ان يقتدى بما ذكره مثال الرابع الحديث المسلسل بالآخريه ككون الراوى آخر من روى عن شيخه فيقول أخبرنا فلان وانا آخر من روى عنه فقولنا فانا آخر الخ وان كان وصفا معلقا بالراوى الا انه لما تعلق بتاريخ الرواية عد من الاوصاف المتعلقة بها وكأنه يقول روايتي وقعت في آخر أزمنة الرواية عنه ولا يذهب عنك ان المراد بالوصف المتعلق بالتاريخ وصف مخصوص كآخريه ولا يمال ان هذا متعلق بزمن الرواية فهو تكرار ومن هذا القسم الحديث المسلسل بالاولية بمعنى ان كل راو انما يرويه ممن لم يسمع منه شيئا قبله من الاحاديث كحديث الراحمون

(١) قوله فيجب على كل راو الخ أى والا فلا يكون مسلسلا وكان الحافظ الدمياطى بقلم اظفاره يوم الخميس ويسلسل هذا الحديث اه حاشية البيقونية



يروحمهم الرحمن ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء فبقول الراوى سمعته من شيخى فلان وهو أول حديث سمعته منه ويقول شيخه كذلك وهكذا الى تمام السلسلة ومن الانواع رواية الآباء عن الابناء كرواية العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمزدلفة ورواية الابناء عن الآباء ويدخل فيه رواية الابن عن أبيه عن جده ورواية الاكابر عن الاصاغر ورواية السابق واللاحق وهو ان يشترك في الرواية عن احد راويان متقدم ومتأخر تباين وقت وفاتهم ما تباينا شديدا فحصل بينهما أمد بعيد ورواية الاخوة والاخوات ومنهم امفردات من الاسماء والكنى واللقاب في الصحابة والرواة أى من لم يشاركه غيره فيما ذكر (الفصل الرابع) في بيان تطبيق ما وقع للترمذى في جامعه . اعلم أن من عادة الترمذى أن يتول في جامعه حديث حسن صحيح حديث حسن غريب حديث حسن غريب صحيح ولا شبهة في جواز اجتماع الحسن والصحة بان يكون حسنا لذاته وصحيحا لغيره وكذلك في اجتماع الغرابة والصحة كما أسلفنا وأما اجتماع الغرابة والحسن فيستشكلونه بان الترمذى اعتبر في الحسن تعدد الطرق (١) فكيف يكون غربيا ويحييون بأجوبة منها ان اعتبار تعدد الطرق في الحسن ليس على الاطلاق بل في قسم منه وحيث حكم باجماع الحسن

(١) قوله فكيف يكون غربيا أى فان الغريب لا يروى الا من طريق واحد اه حاشية نخبية

والغرابية المراد قسم آخر. ومنها انه اشار بذلك الى اختلاف الطرق بأن جاء في بعض الطرق غريباً وفي بعضها حسناً ومنها أن المراد بالحسن هنا ليس معناه الاصل طلاحى بل اللغوى بمعنى ما يميل اليه الطبع وهذا القول بعيد جداً ومنها أن قيل أن أوالى لا شك محذوفة قبل قوله حسن فكأنه قال غريب أو حسن بأن يشك ويتردد في انه غريب أو حسن لعدم معرفته جزماً (الفصل الخامس) في بيان الاحتجاج في الاحكام بالاخبار وما يناسبه والاحتجاج بالخبر الصحيح في الاحكام مجمع عليه وكذا الحسن لذاته عند عامة العلماء فهو ملحق بالصحيح في باب الاحتجاج وأن كان دونه في المرتبة والحديث الضعيف الذى بلغ بتعدد الطرق مرتبة الحسن لغيره مجمع عليه ايضا وما اشتهر أن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الاعمال لافي غيرها كصفات الله والحلال والحرام فالمراد به مفرداته لا مجموعة (١) لانه داخل في الحسن لافي الضعيف وصرح بالأئمة وقال بعضهم أن كان الضعف من جهة سوء حفظ أو اختلاط أو تدليس مع وجود الصدق والديانة ينجر بتعدد الطرق وأن كان من جهة اتهام الكذب أو الشذوذ أو فحش الخطأ لا ينجر به والحديث محكوم عليه بالضعف ومعمول به في فضائل الاعمال (٢) وعلى مثل

(١) قوله فالمراد به مفرداته أى والمفرد الذى لم يبلغ بتعدد الطرق مرتبة الحسن

لغيره والمجموع هو ما يخالف المفرد

(٢) قوله وعلى مثل هذا أى على هذا التفصيل



هذا ينبغي أن يحمل ما قيل أن لحوق الضعيف بالضعيف لا يفيد قوة  
والا فهذا القول (١) ظاهر الفساد فتدبر (وأعلم) أن الذي تقرده عند جمهور  
المحدثين أن الصحيح البخاري مقدم على سائر الكتب المصنفة حتى  
قالوا أصبح الكتب بعد كتاب الله صحيح البخاري قال الحافظ أبو علي  
النيسابوري وقال بعض علماء المغرب صحيح مسلم أصبح وأنكر العلماء  
ذلك عليهم والصدواب ترجع البخاري وقال النسائي أجود هذه الكتب  
كتاب البخاري واجتمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب  
العمل بأحاديثهما (٢) وأن جملة ما في صحيح البخاري (٣) من الأحاديث  
المسندة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث  
المكررة وب حذف المكررة نحو أربعة آلاف كذا ذكر الزووي في  
التهذيب والحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري وقيل غير ذلك وقد

(١) قوله ظاهر انفساد لبداية أنسوق الضعيف بالضعيف يفيد القوة  
(٢) قوله وان جملة ما في صحيح البخاري الخ واما عدد كتبه فقال في الكواكب  
انها مائة وثنى وأبوابه ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسون بابا مع اختلاف قليل  
في نسخ الاصول وعدد مشائخه الذين صرح منهم فيه مائتان وتسعة <sup>ع</sup> اثنون  
وعدد من تفرد بالرواية عنهم دون مسلم مائة واربعة وثلاثون وتفرد أيضا مشائخ  
لم تقع الرواية عنهم لبقية أصحاب الكتب الخمسة الا بالواسطة ووقع له اثنان  
وعشرون حديثا ثلاثيات الاسناد والاثنيات ما لم يتوسط بينه وبين النبي صلى الله  
عليه وسلم الا ثلاث رواة اه قسطلاني

(٣) قوله من الأحاديث المسندة واما جملة ما فيه من التعاليق فالف وثلاثمائة  
واربعون حديثا واكثرها مكرر مخرج في الكتاب اصول متونه وليس فيه من

تتازع البخارى المذاهب الاربعة والصحيح (١) أنه مجتهد وأن جملة ما  
 في صحيح مسلم اربعة الاف حديث اصول دون المكررة وأن الحديث  
 الذي اتفق البخارى ومسلم على تخريبه عن صحابي واحد يسمى متفقاً  
 عليه وقال الامام مجاهد مع الاحاديث الصحيحة المتفقة عليها ألفان وثلاثمائة  
 وستة عشر. وبجملة ما اتفق عليه الشيخان مقدم على غيره ثم ما انفرد  
 البخارى ثم ما انفرد مسلم ثم ما كان على شرط البخارى ومسلم ثم ما هو  
 على شرط البخارى ثم ما هو على شرط مسلم ثم ما رواه غيرهم  
 من الائمة الذين التزموا الصحة وصححوه فالاقسام  
 سبعة. واما بشرط البخارى ومسلم أن يكون الرجال مصنفين بالصفات  
 التي يشترطها رجال البخارى ومسلم من الضبط والعدالة وعدم  
 الشذوذ والنكارة والغفلة وقيل المراد بشطهما أنفسهم فعلى هذا اذا  
 قيل مثلاً ان هذا الحديث رواه ابو داود على شرط الشيخين فالمراد ان  
 المشايخ الذين يروى عنهم الشيخان هم الذين روى عنهم ابو داود هذا الحديث  
 وهكذا وقيل ان المراد بشرط البخارى المعاصرة واللقاء بين الشيخ وتلميذه  
 وشرط مسلم المعاصرة فقط فشرط البخارى أخص من شرط مسلم فكل شرط  
 لمسلم وشرط البخارى ولا عكس قال الشيخ الشرقاوى في حاشيته على تحفة الطلاب  
 المراد بشرط البخارى الرجال النقات العدل وأما تفسيره باللقاء والمعاصرة  
 المتون التي لم تخرج ولو من طريق أخرى الا مائة وستون حديثاً اه قسطلاني  
 (١) قوله انه مجتهد أى مجتهد مطلق اه نيل



فهو من خصوص الحديث المعنعن كروينا عن فلان عن فلان . (الفصل السادس) في بيان ان الاحاديث الصحيحة لم تنحصر في صحيح البخاري ومسلم وما يتعلق به (اعلم) ان الاحاديث الصحيحة لم تنحصر في صحيح البخاري ومسلم ولم يستوعبها الصحاح كلها بل هما منحصران في الصحاح والصحاح الى عندهما وعلى شرطهما أيضا لم يوردهما في كتابيهما انضالا عما عند غيرهما قال البخاري ما وردت في كتابي الامام صح ولقد تركت كثيرا من الصحاح وقال مسلم الذي اوردت في هذا الكتاب من الاحاديث صحيح ولا أقول أن ما تركت ضعيف اه ولا بد أن يكون في هذا الترك والايثار وجه تخصيص اما من جهة الصحة أو من جهة مقاصد أخرى والحاكم أبو عبد الله النسابة يورى صنف كتابا وسماه المستدرک بمعنى ان ما تركه البخاري ومسلم من الصحاح أورده في هذا الكتاب وأن الكتب الستة المشهورة المقررة في الاسلام التي يقال لها الصحاح الست هي صحيح البخاري وصحيح مسلم والجامع للترمذي والسنن لابن داود والنسائي وابن ماجه وعند البعض الموطأ للامام مالك بدل ابن ماجه وصاحب جامع الاصول (١) اختار الموطأ وفي هذه الكتب الاربعة اقسام من الاحاديث من الصحاح والحسان والضعاف فتسميتها بالصحاح الست بطريق التغليب وهذه المذكورات من الكتب أشهر الكتب وغيرها من الكتب كثيرة

(١) قوله اختار الموطأ أى على السنن لابن ماجه

لهم مأخوذ من التسلسل وهو التتابع فهو عبارة عن تتابع رواية الحديث أو رجاله على حالة واحدة ووصف واحد وهو سبعة أقسام ثلاثة متعلقة بالرواة وأربعة بالرواية لأن تتابع الرواة على وصف اعم من أن يكون قوليا فقط أو فعليا فقط أو هما معا مثال الاول الحديث المسلسل بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذكر رضى الله عنه يا معاذ انى احبك فقل فى دبر كل صلاة اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فانه مسلسل بقول كل من الرواة لمن يرويه وأنا احبك فقل الخ ومثال الثانى ما رواه صاحب نيل الامانى عن شيخه الشيخ الاجل السيد عمر بن سودة المهدى التاودى المغربى. وهو ما قال هو أن الشيخ الاجل حدثنى وهو مصانف لى بملاصقة ابهام يده البنى لابهام يدى وجعل السبابة والوسطى من بده بجانب ابهام يدى والخنصر والبنصر منه عند خنصرى وبنصرى (١) والمعظم بين ذلك قل حدثنى سدى محمد السنوسى وهو مصانف لى كذلك حدثنى سيدى محمد بن ادريس وهو مصانف لى حدثنى الامام الاكبر عبي الدين العرقى وهو مصانف لى حدثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصانف لى قال اللهم اغفر لى ولاخى هذا وأدخلنا

سمع اعم من ذلك الترخى فقله ألقى خبر لقله فمن تقدم بحذف مضاف وكذا قوله ممن سمع فقيه حذف مضاف اه

(١) قوله والمعصم بكسر الميم وسكون العين وفتح الصاد موضع السوار من الساعداه قطر المحيط



في رحمتك وأنت أرحم الراحمين قال شيخنا المذكور وكلا روايتي ابن  
ادريس عن ابن العربي وابن العربي عنه صلى الله عليه وسلم بلا واسطة  
بطريق خرق العادة اذ لم يلتق ابن ادريس مع ابن العربي ولا ابن العربي  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا خير في مثل ما يؤخذ من ذلك بهذه  
الطرق للتبرك لا سيما من مقام الصديقية، وبهذا يجوز رواية الحديث  
عند أهل الصديقية من باب قوله صلى الله عليه وسلم لما  
أخبر يتكلم البقرة والنائب وحديثهما في الصحيح وقال  
الناس سبحان الله يقرة وذئب ية كلمان قال آمنت بذات أنا وابوبكر  
وعمر ومثاليما الحديث المسلسل بقض اللحية وقول آمنت بالقدر الخ  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم لانس رضى الله عنه لا يجحد العبد حلاوة الايمان  
حتى يؤمن بالقدر وخيره وشره حلوه ومره فانه صلى الله عليه وسلم  
بعد أن قاله لانس قبض على لحيته الشريفة وقال آمنت بالقدر الخ  
وكذلك أنس يفعل هكذا بعد روايته للغير (١) ومن روى عنه كذلك  
وهلم جراً (٢) ولان تتابع الرواية على وصف واحد يكون الوصف فيه  
اما صيغة من صيغ الآداء أو امر متعلقا بمن الرواية أو مكانها أو تاريخها  
مثال الاول ان يروى جميع الرواة الحديث بصيغة أنبأني أو حدثني  
أو نحو ذلك من طرق الرواية فلما اتحد ما وقع للرواة من السماع

(١) قوله ومن روى عنه عطف على قوله أنس

(٢) قوله ولان تتابع الرواية عطف على قوله لان تتابع الرواة اهـ

شهرة ولقد أورد السيوطي الأحاديث في كتابه جمع الجوامع من كتب كثيرة تتجاوز خمسين مشتملة على الصحاح والحسان والضعاف وقال ما أ ردت فيه حديثاً مرسوماً بالوضع اتفق المحدثون على تركه ورده والله أعلم وذكر صاحب المشكوة في ديباجة كتابه جماعة من لائمة المتقنين وهم البخاري ومسلم والامام مالك والامام الشافعي والامام احمد بن حنبل والترمذي وابوداود والنسائي وابن ماجه والدارمي والدارقطني والبيهقي ورزين وأجل غيرهم وفي حجة الله البالغة اعلم انه لاسبيل لنا الى معرفة الشرائع والاحكام الا خبر النبي صلى الله عليه وسلم ولاسبيل لنا الى معرفة أخباره صلى الله عليه واله الا بلى الروايات المنتهية اليه صلى الله عليه وسلم بالاتصال والعنة و الروايات لاسبيل اليه في يومنا هذا الا بتتبع السكتب المدونة في علم الحديث فانه لا يوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدونة فوجب علينا ان نعتمد على الكتب المدونة المعتمدة اه (الفصل السابع) في بيان حدثنا واخبرنا وانبأنا وغيرها قال العيني في شرحه على الصحيح قال القاضي عياض لا خلاف في انه يجوز في السماع من لفظ الشيوخ ان يقول السامع فيه حدثنا واخبرنا وانبأنا وسمعتهم يقول وقال لنا فلان وذكر لنا فلان اه قال النووي كانت من مذهب مسلم رحمه الله الفرق بين حدثنا واخبرنا ان حدثنا لا يجوز اطلاقه الا ما

( ٣ — اصطلاحات )



سمعه من لفظ الشيخ خاصة وأخبرنا لما قرىء على الشيخ وهذا الفرق هو  
مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالشرق وذهب جماعة الى  
انه يجوز ان يقول فيما قرىء على الشيخ حدثنا وأخبرنا وهو مذهب  
الزهري ومالك والبخاري وجماعة من المحدثين وأهبت طائفة (١) الى  
انه لا يجوز اطلاق حدثنا ولا أخبرنا في القراءة وهو مذهب ابن  
المبارك. واعلم انه جرت العادة في اصطلاح المحدثين بالاختصار على  
الرمز في حدثنا وأخبرنا واستمر ذلك الاصطلاح عليه من قديم الاغصار  
الى زماننا واشتهر ذلك بحيث لا يخفى فيكتبون من حدثنا وهو الثاء  
والنون والالف وربما حذف الثاء فيكتبوننا ويكتبون من أخبرنا أنا (٢) ولا  
يحسن زيادة الباء قبل تا اه (تنبيه) اذا كان للحديث اسنادان أو أكثر كتبوا  
عند الانتقال من اسناد الى اسناد ح وهي حاء مهملة مفردة والختار أنها  
مأخوذة من التحول لتحوله من اسناد الى اسناد وانه يقول القاريء اذا  
انتهى اليها ح ويستمر في قراءة ما بعدها وقيل انها من حال بين الشيئين اذا  
حجز لكونها حالت بين الاسنادين وانه لا يافظ عند الانتهاء اليها بشيء  
وليست من الرواية وقيل انها رمز الى قوله الحديث وان أهل المغرب كلهم  
يقولون اذا وصلوا اليها الحديث وقد كتبت جماعة من الحفاظ موصفا صرح

(١) قوله الى انه لا يجوز اطلاق حدثنا الخ أى بل يقول حدثنا قراءة وأخبرنا

قراءة وقضية انه يجوز اطلاق كل منهما لما سمعه من لفظ الشيخ فتدبر

(٢) قوله ولا يحسن زيادة الباء قبل أى كان يقال أبنا

فيشعربانه رمز صحيح وحسنت (١) ههنا كتابته اثلايته وهم انه سقط من الاسناد  
الاول ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيرا وهي كثيرة في صحيح  
مسلم قليلة في صحيح البخاري وقال النووي رحمه الله تعالى وجرت عادة  
أهل الحديث بحذف كلمة قال (٢) ونحوه فيما بين رجال الاسناد في الخط  
فينبغي للقارىء أن يلفظ بها فاذا كان في الكتاب قريء على فلان اخبرك فلان  
فليقل القارىء على قريء فلان قيل له اخبرك فلان واذا كان فيه قريء على  
فلان اخبرنا فلان فليقل قريء على فلان قيل له قلت اخبرنا فلان واذا  
تكررت كلمة قال كقوله حدثنا صالح قال قال الشعبي فانهم يحذفون  
احدهما في الخط فليلفظ بهما القارىء فلو ترك لفظة قال في هذا فقد  
اخطأ والسماع صحيح للعلم بالمقصود ويكون هذا من الحذف لدلالة  
الحال وقال ايضا رحمه الله تعالى ليس للراوى أن يزيد في نسب غير شيخه  
ولا صفته على ما سمعه من شيخه لئلا يكون كاذبا على شيخه (٣) فان  
اراد تعريفه وايضاحه وازالة اللبس المتطرق اليه اشابهة غيره فطريقه أن  
يقول حدثني فلان يعنى ابن فلان أو الفلاني أو هو ابن فلان ونحو ذلك  
فهذا جائز حسن قد استعمله الائمة وقد أكثر البخاري ومسلم منه في  
الصحيحين غاية الاكثر اه وقال العيني رحمه الله تعالى قدأكثر

(١) قوله ههنا الخ أى عند الانتقال من استناد الى استناد وقوله كتابته  
أى قوله ح

(٢) قوله ونحوه أى مثل قيل له وقلت

(٣) قوله فان أراد تعريفه أى غير شيخه



البخارى من الاحاديث وأقوال الصحابة وغيرهما بغير اسناد فان كان بصيغة جزم كقال وروى فهو حكم منه بصحته وما كان بصيغة التمرىض كروى وقيل فليس فيه حكم بصحته ولكن ليس هو واهيا اذ لو كان واهيا لما ادخاه في صحيحه فان قلت انه قد قال ما أدخلت في الجامع الا ما صح فيخذه فيه ذكر ما كان بصيغة التمرىض قلت معناه ما ذكرت فيه مسندا الا ما صح وقال القرطبي لا يعلق البخارى في كتابه الا ما كان مسندا لكنه لم يسنده ليفرق بين ما كان علي شرطه في اصل كتابه وبين ما ليس كذلك اهـ (مسئلة) في تحمل الرواية من الشيخ وفي ادائها للتلميذ (١) الاول كقراءة الشيخ عليه املاء من حفظه او من كتابه (٢) فتحديثا بلا املاء فقراءته على الشيخ فسماعه بقراءة غيره على الشيخ ويسمى هذا والذي قبله بالعرض فمناولة ومكاتبة مع اجازة كأن يدفع له الشيخ أصل سماعه أو فرعا مقابلا به أو يكتب شيئا من حديثه لحاضر عنه أو غائب عنه يقول له أجزت لك روايته عني فاجازة بلا مناولة ولا مكاتبة خلاص في خاص كأجزت لك رواية البخارى فخاص في عام كأجزت لك رواية جميع مسؤعاتي فعام في

(١) قوله الاول أى التحمل

(٢) قوله فتحديثا علف على قوله املاء وأما قوله فقراءته الخ وسماعه ومناولة أو مكاتبة وفاجازة فمناولة أو مكاتبة وفاعلام وفوصيته وفوجادة فكلها معطوف على قوله كقراءة الشيخ عليه واتياء الفاء فيها للاشارة الى ان كل صورة دون ما قبلها في الرتبة اهـ

خاص كأجزت لمن ادركنى زواية مسلم فعام فى عام كأجزت لمن عاصر فى  
رواية جميع مروياتى فلفلان ومن يوجد من نسله تبعاله فمناولة ومكاتبه  
بلا اجازة ان قال معها هذا من سماعى فاعلام بلا اجازة كان يقول  
هذا الكتاب من مسموعاتى فوصية كان يوصى بكتاب الى غيره  
ليرويه عند سفره او موته فوجادة كأن وجد حديثاً او كتاباً بخط شيخ  
معروف والمختار جواز الرواية بالذكورات لا اجازة من يوجد من  
نسل فلان (١) والثانى على ترتيب مامراً على حدثى قرأت عليه  
قرئ عليه وانا اسمع اخبرنى اجازة ومناولة او مكاتبه اخبرنى اجازة  
انبأتى مناولة او مكاتبه اخبرنى املاً ما أوصى الى وجدت بخطه اه  
ملخصاً من جمع الجوامع وغاية الاصول شرح لب الاصول (مسئلة)  
الاكثر من العلماء ومنهم الائمة الاربعة على جواز نقل الحدث بالمعنى  
للعارف بمدلولات الالفاظ ومواقع الكلام بأن يأتى بلفظ بدل آخر  
مساولة فى المراد منه وفهمه لان المقصود المعنى واللفظ اكد  
له اما غير العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ قطعاً وسواء فى الجواز  
نسى الراوى اللفظ أم لا وقال الماوردى يجوز ان نسى اللفظ والا فلا  
لقوات الفصاحة فى كلام النبى صلى الله عليه وسلم وقيل يجوز ان كان  
موجبه اعتقاداً كالعلم بذاته تعالى وصفاته فان كان موجبه عملاً فلا يجوز  
فى بعض مما اشتمل على حد من البلاغة تقصر عنه الرواية بالمعنى



كحديث أبي داود وغيره مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير  
 وتحليلها التسليم فان افادة حصر المفتاح في الطهور والتحريم في التكبير  
 والتحليل في التسليم وان حصلت بغير الالفاظ المذكورة لكن تفوت  
 الدرجة القصوى من البلاغة في تأدية الحكم المذكور فعلى هذا علم ان محل  
 النزاع ما ليس من جوامع كليمه صلى الله عليه وسلم نحو كل امر ليس عاياه أمرنا  
 فهو رد وقال ابن سيرين وثلعب والرازي من الحنفية لا يجوز مطلقا  
 وروى عدم الجواز عن ابن عمر رضي الله عنهما حذرا من التفاوت وان  
 عن الناقل عدمه فان العلماء كثيرا ما يختلفون في معنى الحديث المراد  
 واجيب بان الكلام في المعنى الظاهر لا فيما يختلف فيه كما انه ليس  
 الكلام فيما تعبد بالفاظه كالأذان والتشهد والتكبير والتسليم ومثال ما  
 يختلف فيه كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فاختلاف  
 في معناه فمن قائل ان المعنى لا صلاة صحيحة ومن قائل ان المعنى لا صلاة  
 كاملة اه شرح جمع الجوامع للمحلي بحذف بعض ثم هذا في الذي يسمعه  
 من غير المصنفات اما المصنفات فلا يجوز تغييرها وان كان بالمعنى واما  
 اذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لاشك فالصواب الذي قاله  
 الجماهير انه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل يثبه عليه حال  
 الرواية أو في حاشية الكتاب فيقول كذا وقع والصواب كذا اه مقدمة  
 البخاري (مسئلة) ان العلماء اختلفوا في جواز تقديم بعض المتن على بعض

بناءً على خلاف جواز الرواية بالمعنى فإن جوازها جاز والا فلا قال  
النووي رحمه الله تعالى ينبغي أن يقطع بجوازه إن لم يكن المقدم مرتبطاً  
بالمؤخر وأما إذا قدم المتن على الاسناد أو ذكر المتن وبعض الاسناد ثم ذكر باقي  
الاسناد متتالٍ حتى وصله بما ابتدأ به فهو حديث متصل والسماع صحيح  
فلو أراد من سمعه هكذا أن يقدم جميع الاسناد فالصحيح الذي قاله بعض  
المتة من القطع بجوازه وقيل فيه خلاف كتقديم بعض المتن على بعض وقال  
النووي رحمه الله تعالى يستحب لكاتب الحديث إذا مر بذكر الله عز وجل  
أن يكتب عز وجل أو تعالى أو سبحانه وتعالى أو تبارك اسمه أو جلّت عظمته  
أو جلّت قدرته أو ما أشبه ذلك وكذا يكتب عند ذكر النبي صلى الله  
عليه وسلم ﷺ ونحوها بكاملها لا رامزا إليها ولا مقتصراً على إحدى  
كلمتيها وكذا يقول في الصحابي رضي الله عنه فإن كان صحابياً ابن صحابي  
قال رضي الله عنهما وكذا يترضى أو يترحم على سائر العلماء والاختيار  
ويكتب ذلك كله وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينهل منه فإن هذا ليس  
رواية وإنما هو دعاء وينبغي للقارىء أن يقرأ كل ما ذكرناه وإن لم يكن  
مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه ولا يسام من تكرار ذلك ومن غفل هذا  
حرم خيراً عظيماً وقوت فضلاً جسيماً (الفصل الثامن) في بيان مثله  
وبيان اصطلاحات يستعملونها في ضبط الاسماء قال النووي رحمه الله تعالى  
إذا روى الشيخ الحديث باسناد ثم أتبعه اسناد آخر فقال عند انتهاء هذا



الاسناد مثله أو نحوه فأراد السامع أن يروى المتن بالاسناد الثاني مقتصرًا عليه فالأظهر منعه وهو قول شعبة وقال سفيان الثوري يجوز بشرط كون الشيخ المحدث ضابطًا متحفظًا مميّزًا بين الالفاظ وقال يحيى بن معين يجوز ذلك في قوله مثله وهو ما اتفق الحديث المروى بالاسناد الأول في اللفظ والمعنى ولا يجوز في قوله نحوه وهو المتفق في المعنى فقط بناء على منع الرواية بالمعنى فاما على جوازها فلا فرق كما قاله الخطيب البغدادي وكان جماعة من العلماء محتاطون في مثل هذا فاذا أرادوا رواية مثل هذا أورد أحدهم الاسناد الثاني ثم يقول مثل حديث قبله متنه كذا ثم يسوقه واختار الخطيب هذا ولا شك في حسنه اهـ ببعض زيادة قال صاحب العيني في مقدمة المعنى اعلم انهم يعبرون عن باء ذات نقطة تحت بموحدة وعن تاء ذات نقطتين فوق بمثناة فوق وعن ياء ذات نقطتين تحت بمثناة تحت أو تحتية وعن ثاء ذات ثلاث نقط بمثثة وعن الخاء والذال والشين والضاد والغين ذوات النقط بمعجمة وعن الخالية عنها بمهملة ويعبر عن الراء بهمزة بعد الالف كما يقال اهـ وعن الزاي المعجمة بمثناة تحت بعد همزة كما يقال اي والبقية متميزة بالاسم واذا سمعت ريد بزاي فياء فذال بالعطف بالفاء فكل الحروف مرتبة متصلة وبالواو فاعم وحيث يقال بفتح لام وميم اشتركا فيه بخلاف بفتح لام وبميم أو شدة ميم اهـ (الفصل التاسع) في ضبط جملة من الاسماء المتكررة المختلفة في الصحيحين فمن ذلك أبي كله بضم الهمزة وفتح الباء 'ووحدة

وشديد الياء آخر الحروف لا آبي اللحم فانه بهمزة ممدودة مفتوحة  
ثم باء مكسورة ثم ياء مخففة لانه لا يأكله وقيل لا ياكل ما ذبح للصنم ومنه  
البراء كله بتخفيف الراء الا بأبامعشر البراء وأبأعالية البراء فبالتشديد وكله  
ممدودة وقيل ان المخفف يجوز قصره حكاه النوى رحمه الله تعالى والبراء هو  
الذى يبرأ العود ومنه يزيد كله بالمتناة تحت والزاي الاثلاثة الاول يزيد بن  
عبد الله ابن أبي بردة يروى غالباً عن أبي بردة فهو بضم الباء الموحدة وبالراء  
والثاني محمد بن عرعة بن البرند فانه بموحدة وراء مسكورتين وقيل  
بفتحها ثم نون والثالث علي بن هاشم بن البريد فهو بموحدة مفتوحة  
ثم راء مكسورة ثم مثناة تحت ومنه يسار كله بالياء المثناة تحت والسين  
المهملة الا محمد بن بشار شيخ البخارى ومسلم فيموحدة ثم معجمة  
مشددة وفيها سيار بن سلامة وابن ابى سيار بتقديم السين ومنه بشر  
كله بكسر الموحدة وبالشين المعجمة الا أربعة فبالضم والمهملة عبد الله  
ابن بسر الصحابى وبسر بن سعيد وبسر بن عبد الله وبسر بن محجن  
وقيل هذا بالمعجمة ومنه بشير كله بفتح الموحدة وكسر الشين المعجمة  
الا اثنين فبالضم وفتح الشين وهما بشير كعب وبشير بن يسار والاثنان  
فبضم المثناة تحت وفتح السين المهملة وهو يسير بن عمر ويقال اسير  
ورابعا فبضم النون وفتح المهملة وهو فطن بن نسير ومنه حارثة كله  
بالحاء والمثناة الا جارية بن قدامة ويزيد بن جارية فبالجيم والمثناة تحت  
ومنه جرير كله وبالجيم والراء المكررة الا حريز بن عثمان واباحريز عبد



الله بن الحسين الراوي عن عكرمة فبالحاء المهملة والزاي آخر او يقاربه  
 حدير بالحاء والداو والد عمران ابن حدير ووالد زيا وزياد منه حازم  
 كله بالحاء المهملة الا ابا معاوية محمد بن حازم فبالهمزة و منه حبيب  
 كله بالحاء المهملة الاخيب ابن عدى وخبيب ابن عبد الرحمن وخبيبا  
 غير منسوب عن حفص بن عاصم وخبيبا كنية ابن الزبير فبالضم المعجمة  
 ومنه حيان كله بفتح الحاء المهملة وبالمثناة تحت الا خباب بن منقذ والـ  
 واسع بن خباب وجد محمد بن يحيى بن خباب وجد خباب بن واسع ابن  
 خباب والا خباب بن هلال منسوب وغير منسوب عن شعبة ووهب  
 وهمام وغيرهم فبالواحدة وفتح الحاء المعجمة والا حيان العرقه وحيان  
 ابن عطية وحيان بن موسى منسوب وغير منسوب عن عبد الله هو  
 ابن المبارك فبالواحدة وكسر الحاء ومنه خراش كله بالحاء المعجمة  
 الا والدريعي فبالهملة ومنه حزام في قریش فهو بالراي وفي الانصار  
 بالراء ومنه حصين كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملة الا ابا حصين  
 عثمان بن عاصم فبالفتح والا ابا ساسان حصين بن المنذر فبالضم والصاد  
 المعجمة ومنه حكيم كله بفتح الحاء المهملة وكسر الكاف الا حكيم بن عبد الله  
 وزريق ابن حكيم فبالضم وفتح الكاف ومنه رياح كله بالواحدة  
 الا زيادين رياح عن ابي هريرة في اشراط الساعة فبالثناة تحت عن  
 الاكثرين وقاله البخاري بالوجهين للثناة والموحدة ومنه زيد بضم  
 الزاي وفتح الموحدة ثم مثناة هو زبيدين الحارث ليس فيها غيره

واما زييد بضم الزاي وكسر ها وبمئة مكررة فهو ابن الصلت في  
 في الموطأ وليس له ذكر فيهما ومنه الزير كله بضم الزاي الا عبد  
 الرحمن بن الزير الذي تزوج امرأة رفاعه فبافتح ومنه زياد كله  
 بالياء اء ابا الزاد فبالنون ومنه سالم كله بالالف وقاديه سلم  
 ابن زدير بفتح الزاي وسلم بن قتيبة وسلم بن أبي الديال وسلم بن  
 عبد الرحمن فبحذفها ومنه سريج بالمهمله والجيم ابن يونس وابن النعمان  
 واحمد بن أبي سريج ومن عداهم فبالمعجمة والحاء ومنه سليمة كله بفتح اللام  
 الاحمر وابن سليمة امام قومه وبي سليمة القبيلة من الانصار فبكسر ها وفي  
 عبد الخالق بن سليمة الوجهان ومنه سليمان كله بالياء الاسميان الفارسي وابن  
 عامر والافر وعبد الرحمن بن سليمان فيحذفها ومنه سلام كله بالتشديد  
 الا عبد الله بن سلام الصحابي ومحمد بن سلام شيخ البخاري وشدد جماعة  
 شيخ البخاري ونقله صاحب المطالع عن اكثرين والمختار الذي قاله المحققون  
 التخفيف ومنه سليم كله بضم السين الاسمي بن حبان فيفتحها ومنه شيان  
 كله بالسين المعجمة وبعدها ياء ثم باء ويقاربه سنان بن أسنا بن وسنان  
 بن ربيعة وسنان بن سليمة وأحمد بن سنان أبو سنان ضرار بن مرة وأم سنان  
 وكلهم بالمهمله بعدها نون ومنه عباد كله بالفتح وبالتشديد الا قيس بن  
 عباد فبالضم والتخفيف ومنه عبادة كله بالضم الا محمد بن عبادة شيخ البخاري  
 فبالفتح ومنه عبدة كله باسكا الباء الاعمر بن عبدة وبجالة بن عبدة



ففيهما فتح الباء واسكانها والفتح أشهر ومنه عبيد كله بضم العين ومنه  
عبيدة كله بالضم الا السلمي وابن سفيان وابن حميد وعامر بن عبيدة  
بالفتح ومنه عقيل كله بفتح العين الا عقيل بن خالد ويأتي كثير عن الزهري  
غير منسوب والايحيى بن عقيل وبنو عقيل فبالضم ومنه عمارة كله بضم  
العين ومنه واء - كله بالقف واما الانساب فمنها الايلي كله بفتح  
الهمزة واسكان المثناة تحت ولا يرد علينا شيبان بن فروخ الايلي  
بضم الهمزة وبالموحدة شيخ مسلم فانه لم يقع في صحيح مسلم منسوبا  
ومنها البصري كله بالموحدة مفتوحة ومكسورة نسبة الى البصرة  
مثلثة الباء الامالك بن أوس بن الحذثان النصري وعبدالواحد النصري  
وسالم المولى النصريين فبالنون ومنها الثوري كله بالمثلثة الا ابا يعلى محمد بن  
الصلت التوزي فبالثناة فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي ومنها  
الجري كله بضم الجيم وفتح الراء الا يحيى بن بشر شيخهما فبالحاء  
المفتوحة ومنها الحارثي بالمهملة والمثناة وبقاربه سعيد الجاري بالجيم  
وبعد الراء ياء مشددة ومنها الحزامي كله بالزاي وقوله في صحيح مسلم  
في حديث أبي اليسر كان لي على فلان الحزامي بالزاي وقيل بالراء وقيل  
الجذامي بالجيم والذال المعجمة ومنها السلمي في الانصار بفتح السين وفي  
بنو سليم بضمها ومنها الهمداني كله باسكان الميم وبالذال المهملة فهذه  
الفاظ نافعة في المؤتلف والمختلف وأما المفردات من الاسماء والكنى

واللقاب أي ما لم يشار به غيره فلا تنحصر وتأتي في أبوابها مدينة اه شرح  
مسلم للنووي رحمه الله ببعض زيادة وحذف (الفصل العاشر) في معرفة  
الصحابي والتابعي و الصحابي أي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم  
من اجتمع مؤمنا مميزا بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد الرسالة ولو قبل  
الامر بالدعوة حال حياته في الارض ولو في ظلمته أو كان اعمى كابن  
أم مكتوم أو كان اثنى وان لم يرو عنه شيئا ولم يطل اجتماعه به ولم يشعر به او  
كان مارا او نائما أو من لم يجتمع لكن رأي النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه  
النبي صلى الله عليه وسلم ولو مع بعد المسافة فيدخل عيسى والخضر  
والياس عليهم الصلاة والسلام والملائكة الذين اجتمعوا به صلى الله عليه  
وسلم في الارض وخرج من اجتمع به كافرا او غير مميز أو بعد وفاة  
النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال البرماوي في غير الميزانه صحابي وأن  
اختار جماعة خلاف ذلك وقيل يشترط في صدق اسم الصحابي الرواية  
ولو لحديث واطالة الاجتماع نظرا في الاطالة الى العرف وفي الرواية الى  
انها المقصود الاعظم من صحبته النبي صلى الله عليه وسلم لتبليغ الاحكام  
وقيل يشترط الغزو معه ومضى عام على الاجتماع به لان لصحبه شرفا  
عظيما فلا ينال الا باجتماع طويل يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص  
كالغز والمشتغل على السفر الذي هو قطعة من العذاب والعام المشتغل  
على الفصول الاربعة التي تختلف فيها الامزجة. واعترض التعريف بما  
يصدق على من مات رتدا كعبد الله بن خطل ولا يسمى صحابيا بخلاف



من مات بعد دته مسلماً كعبد الله بن سرح وأجيب بأنه كان يستأه قبل  
الردة ويكفي ذلك في صحة التعريف إذ لا يشترط فيه الاحتراز عن المناق  
العارض. وأما التابعي ويقاله التابع فهو من اجتمع مؤمنات الصحابي  
في حياته ولو ساعة كما في الصحابي وهذا ما رجحه ابن صلاح والنووي  
وقيل لا يكفي ذلك من غير اطالة الاجتماع به وقرئ بأن الاجتماع  
بالنبي صلى الله عليه وآله يؤثر بالنور القلبي أضعاف ما يؤثر الاجتماع الطويل  
بالصحابي وغيره من الاخيار. والاصح أنه لو ادعى على عدل معاصر  
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم صعوبة قيل لأن عدالته تمنعه من الكذب في ذلك  
وقيل لا يقبل لادعائه لنفسه رتبة هو فيها متهم كما قال أنا  
عجل ولاصح أن الصحابة عدول فلا يبحث عن عدالتهم في رواية  
ولا شهادة لانهم خير امة لقوله تعالى ( كنتم خير امة  
أخرجت للناس ) وقوله تعالى ( كذلك جعلناكم امة وسطا ) فان المراد  
بهم الصحابة وخبر الصحيحين خير أمتي قرني وقيل هم كغيرهم  
ففيبحث عن عدالتهم في ذلك الا من كان ظاهر العدالة أو مقطوعاً  
كالشيخين رضي الله عنهما وقيل هم عدول الى حين قتل عثمان رضي  
الله عنه فيبحث عن عدالتهم بعده لوقوع الفتن بينهم من حينئذ مع  
امساك بعضهم عن خوضها وقيل هم عدول الا من قاتل علياً رضي  
الله عنه فهم فسقة لخروجهم على الامام الحق ورد بأنهم مجتهدون  
في قتالهم له فلا ياثمون وان أخطوا بل يؤجرون وعلى كل قول من



طراً له منهم قاذح كسرقة أوزنا عمل بمقتضاه لانهم وان كانوا عِدولا  
غير معصومين . واعلم أن آخر الصحابة من البشر الظاهر بن عيسى عليه  
الصلاة والسلام وأما الملائكة المذكورون فباقون كبقيةهم الى النفخة  
وانخضر يموت عند رفع القرآن وقيل بل مات والحاصل ان انخضر والياس  
بيان على المعتمد ولكن الياس رسول بنص القرآن وان قال له الى (الياس لمن  
المرسلين) أما انخضر فقيل ولي وقيل نبى وقيل رسول وخير الامور  
أوسطها وهو يتعبد بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم من يوم بعثه الله  
تعالى (بتنبيه) انخضر بفتح الخاء المعجمة وكسر الضاد المعجمة ويجوز  
اسكان الضاد مع كسر الخاء او فتحها وانما لقب به لانه اذا جلس على فروة  
بيضاء فاذا هي تهتز من خلفه خضراء والفروة وجدة الارض وكنيته  
أبو العباس واسمه بلياً بموحدة مفتوحة ولام ساكنة ومثناة تحتية ابن ملسكان  
بفتح الميم واسكان اللام وبالكاف وسمع من بعض العارفين أن من عرف اسمه  
واسم ابيه وكنيته ولقبه دخل الجنة قدمت هذه الرسالة بحمد الله تعالى  
وعونه جعلنا الله بها مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين  
والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا صلى الله على سيدنا محمد وآله  
وصحبه أجمعين كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وكان  
الفراغ من تأليفها تاسع جمادى الاولى في يوم الخميس سنة ١٣٣٦ ألف  
وثلاثمائة وست وثلاثين من الهجرة النبوية وأفضل الصلوة والتسليم  
على صاحبها وعلى آله وصحبه أجمعين



## فهرست الرسالة

- ٢ الفصل الاول في بيان موضوع مصطلح الحديث وغيره من باقي المبادئ  
٥ تنبيه يذنب مع معرفة ذلك معرفة الفاظ تدور بين المحدثين  
٦ الفصل الثاني في حقيقة الحديث والخبر وما يتعلق بهما  
٨ الفصل الثالث في بيان اقسام الحديث المتنوعة منها  
٩ فرع العدالة ملكة الخ  
١١ فرع ومن الانواع المتنوعة من الاقسام الثلاثة متواتر الخ  
٢٦ الفصل الرابع بيان تطبيق ما وقع للترمذي في جامعه  
٢٧ الفصل الخامس في بيان الاجتهاد في الاحكام بالاخبار وما يناسبه  
٣٠ الفصل السادس في بيان ان الاحاديث الصحيحة لم تنحصر في صحيح البخاري ومسلم  
٣١ الفصل السابع في بيان حديثنا واخبرنا وانبا نا  
٣٢ تنبيه اذا كان للحديث اسنادان أو أكثر كتبوا عن الانتقال من اسناد الى  
٣٤ مسألة في تحمل الرواية من الشيخ وأدائها للتأيد  
٣٥ مسألة الأكثر من العلماء ومنهم الأئمة الأربعة على جواز نقل الحديث بالمعنى  
٣٦ مسألة ان العلماء اختلفوا في جواز تقديم بعض المتنوع على بعض الخ  
٣٧ الفصل الثامن في : مثله ونحوه وبيان اصطلاحات  
٣٨ الفصل التاسع في ضبط جملة من الاسماء المتكررة المختلفة في الصحيحين  
٤٣ الفصل العاشر في معرفة الصحابي والتابعي

(تمت)

(تنبيه) وقع خطأ بين نمرة ٢٤ و ٢٥ وهي ورقة نمرة ٣١ و ٣٢ والخطأ في النمر فقط والكلام صحيح معقب

